«التجارة» أصدرت الضوابط المنظمة لأعمال المؤسسات والشركات التي تعمل في تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تجار الذهب ملزمون بالمراقبة المستمرة لمشتريات العملاء

- حظر إنشاء علاقات عمل مع عملاء مجهولي الهوية وبأسماء وهمية
- منع التعامل نقداً بيعاً أو شراءً ويقتصر الدفع على الأدوات غير النقدية
- إرفاق مستندات المعاملة التي تزيد قيمتها على 3000 دينار وما يعادلها
- إلزام الشركات بتحديد ما إذا كان العميل يتصرف نيابة عن مستفيد فعلي

علي إبراهيم

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرار رقم 172 لسنة 2026 بشأن الضوابط المنظمة لأعمال المؤسسات والشركات التي تعمل في مجال تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة بما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي قضى بأنه يجب على شركات ومؤسسات تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة الامتناع عن تنفيذ معاملة ويجب عليها إنهاء علاقة العمل إذا تعذر التحقق من هوية العميل أو المستفيد الفعلي أو لم تتمكن من توثيق أي معلومات تثبت المستفيد الفعلي من المعاملة، وفي هذه الحالة على الشركات والمؤسسات إخطار وحدة التحريات المالية الكويتية.

ووفقا للقرار، الذي حصلت عليه «الأنباء»، «يجب على شركات والمؤسسات القيام بالمراقبة المستمرة للمعاملات التي تتم بشكل دوري من قبل عملائها على أن تشمل المراقبة التدقيق على معاملاتهم للتحقق من إجراءاتها وفقا لمعرفة الجهة بالعميل ونمط مخاطره ومصادر أمواله، مع عدم الإخلال بالرقابة على القيود المحددة مسبقا على مبلغ المعاملات وحجمها ونوعها».

ويحظر التعامل بالمبالغ النقدية في عمليات البيع أو الشراء، ويقتصر الدفع على أدوات الدفع غير النقدية المعتمدة من بنك الكويت المركزي مع الالتزام التام بتعليماته المنظمة لذلك.

وبموجب الضوابط، تلتزم الشركات والمؤسسات بوضع السياسات وإجراءات العمل والنظم والضوابط الداخلية التي تتناسب مع حجم الشركة أو المؤسسة وطبيعتها ونطاق عملياتها على أن تكون معتمدة من الإدارة العليا وسارية على جميع الفروع المحلية والخارجية إن وجدت.

ويجب عند وضع هذه السياسات الالتزام بتقييم مخاطر العملاء والمعاملات، وتحديد هوية العميل والمستفيد الفعلي، والاحتفاظ بالسجلات والمعاملات المرتبطة بالعملاء والمعاملات، وتطبيق تدابير العناية الواجبة على العميل المستفيد والمستفيد الفعلي والشخص المعرض سياسيا والتحقق منها، وإخطار وحدة التحريات المالية الكويتية بالمعاملات المشبوهة، وخضوع السياسات وإجراءات العمل والنظم والضوابط الداخلية لعمليات فحص ومراجعة مستقلة، وتعيين مراقب التزام على مستوى الإدارة العليا يكون مسؤولا عن تنفيذ أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وهذه التعليمات.

وطالبت «التجارة» بوضع معايير مرتفعة عند تعيين الموظفين، وتنفيذ برنامج مستمر لتدريب جميع الموظفين الجدد والحاليين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والإشرافية ومديريها، وآلية الاطلاع على قوائم الإرهاب والعقوبات المالية المستهدفة وانتشار التسلح، وأي متطلبات أخرى تضعها الوزارة.

وألزم القرار شركات ومؤسسات تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعملها بما فيها تلك المتعلقة بتطوير منتجات وتقنيات جديدة والاحتفاظ بدراسة تقييم المخاطر والمعلومات المتعلقة بها بشكل خطي وتحديثها دوريا وتوفيرها للوزارة عند الطلب، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها وإدارتها والحد منها مع الأخذ بالاعتبار المخاطر التي يمثلها العملاء والبلدان أو المناطق الجغرافية التي تزاول فيها العملاء أعمالهم أو مصدر المعاملات أو مقصدها، وطبيعة المنتجات والخدمات المقدمة، وقنوات تقديم المنتجات والخدمات، ومخاطر تمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

وشددت الوزارة على الالتزام بحالات العوامل المحتملة التي تشكل حالات عالية المخاطر وتتطلب من الشركات والمؤسسات تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة تتضمن - على سبيل المثال لا الحصر - عوامل المخاطر المرتبطة بالعملاء مثل علاقة العمل التي تجري في ظروف غير اعتيادية، والعميل غير المقيم في الدولة، والأنشطة التي تتعامل بالنقد أو المعرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهيكل ملكية الشركة غير الاعتيادي أو بالغ التعقيد ولا تتوافر لها أي أغراض اقتصادية أو مشروعة واضحة مقارنة بطبيعة نشاطها، وعلاقة العمل والمعاملات التي لا تتم بحضور العميل بشخصه، والأشخاص المعرضون سياسيا أو المرتبطون بشخص معرض سياسيا، والعملاء الذين يملكون أصولا ضخمة أو يكون مصدر دخلهم أو أصولهم غير واضح.

وتطرق القرار إلى عوامل المخاطر الجغرافية أو تلك المتعلقة بالبلدان التي تصنفها المصادر الموثوقة مثل تقارير التقييم المشترك أو تقارير المتابعة المنشورة كبلدان لا تتوافر لديها نظم كافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تصنفها وحدة التحريات المالية الكويتية كبلدان عالية المخاطر، والتي تخضع للعقوبات أو الحظر أو التدابير المشابهة الصادرة على سبيل المثال عن الأمم المتحدة، والتي تصنفها المصادر الموثوقة كبلدان ذات مستويات عالية من الفساد أو الأنشطة الإجرامية الأخرى، والتي تصنفها المصادر الموثوقة كبلدان تقدم التمويل أو الدعم للأنشطة الإرهابية أو تعمل في أراضيها منظمات إرهابية محددة. وألزم القرار الشركات والمؤسسات بإدارة المخاطر عبر اعتماد التدابير الخاصة بتقييم عوامل المخاطر بما في ذلك الغرض من العلاقة، حجم المعاملات التي يجريها العميل، تكرار المعاملات أو مدة العلاقة، تكرار المعاملات التي يجريها العميل، والحصول على المعلومات الإضافية عن العميل والمستفيد الفعلي من المعاملة، ووضع نمط مخاطر حول العملاء والمعاملات التي يستند إلى معلومات كافية عن العميل والمستفيد الفعلي في حال توافرها بما في ذلك العلاقة المتوقعة مع شركات ومؤسسات تجارة الذهب والأحجار الكريمة ومصدر أموال العميل متى اقتضى الأمر.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

وحظرت «التجارة» على الشركات والمؤسسات إنشاء علاقات عمل مع عملاء مجهولي الهوية وبأسماء وهمية، ويجب عليها تحديد هوية العميل أو المستفيد الفعلي والتحقق منها قبل إجراء أي معاملة مع العميل، وعند الاشتباه في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عند الاشتباه في صحة أو كفاية البيانات التعريفية للعميل التي سبق الحصول عليها.

ويجب الحصول على المستندات سارية الصلاحية من أجل تحديد هوية العميل أو المستفيد الفعلي، بطاقة الهوية المدنية للمواطنين أو المقيمين، جواز السفر أو وثيقة السفر للأشخاص غير المقيمين في الكويت، الرخصة التجارية الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة للشركات والمؤسسات المسجلة في الكويت وبالنسبة إلى الشركات والمؤسسات الخارجية الوثائق الصادرة عن الجهات المختصة في الدولة التي سجلت أو تأسست فيها، لوثائق والأوراق والأدوات والأحكام القضائية التي تثبت أن شخصا قد عين لتمثيل الشخص المعني، وثائق الهوية الرسمية المعتمدة المصدقة من الجهات أو الهيئات الرسمية المختصة المصدرة لتلك الوثائق بالنسبة للعملاء الذين لم يتم ذكرهم أعلاه، علما أن إرفاق مستندات المعاملة يتم للمعاملات التي تزيد قيمتها على ثلاثة آلاف دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية.

وجاء ضمن القرار أنه يجب على الشركات والمؤسسات اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد ما إذا كان العميل يتصرف نيابة عن مستفيد فعلي أو أكثر، من خلال الحصول على شهادة موقعة من العميل تفيد بأن العميل يتصرف أو يجري المعاملة نيابة عن شخص آخر أو من خلال أي مصادر أخرى تراها الشركة أو المؤسسة ضرورية.

وإذا تأكدت أن العميل يتصرف نيابة عن مستفيد فعلي أو أكثر، يتعين عليها التحقق من هوية المستفيد الفعلي أو المستفيدين الفعليين عبر استخدام المعلومات أو البيانات ذات الصلة التي يتم الحصول عليها من مصدر موثوق بها يجعلها متأكدة من هوية المستفيد الفعلي أو المستفيدين الفعليين، كما يجب عليها أن تطبق تدابير العناية الواجبة على المستفيد الفعلي أو المستفيدين الفعليين في هذه الحالة.

يجب على شركات ومؤسسات تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة الاحتفاظ ببيانات المستفيد الفعلي في سجل الكتروني، أو قاعدة بيانات إلكترونية مستقلة ضمن أنظمة المنشأة، على أن تكون منفصلة عن سجلات وفواتير البيع اليومية بما يضمن سهولة الرجوع إليها والتحقق منها عند الطلب، على أن تتضمن التالي، اسم المستفيد الفعلي، والغرض من العملية، وطبيعة العلاقة مع المشتري، ورقم الفاتورة المرتبطة بالعملية، وتاريخ العملية.

وذلك بهدف التحقق من المستفيد الفعلي والاحتفاظ بسجلات مستقلة تدعم إجراءات الامتثال، وفي الحالات التي يتعذر فيها الحصول على بيانات المستفيد الفعلي بصورة كاملة يتم توثيق ما يتوافر من معلومات والإشارة إلى وجود مستفيد آخر من المعاملة وفقا لإفادة العميل، وذلك بما لا يخل بالتزامات المنشأة المتعلقة بتقييم المخاطر واتخاذ التدابير المناسبة.

خلال أول 8 أشهر من 2026.. لتستحوذ على 66,9٪ من إجمالي مشتريات الأسهم.. و7,1 مليارات دينار نصيب المؤسسات الكويتية

المؤسسات تقود سيولة البورصة بـ 8,9 مليارات دينار مشتريات

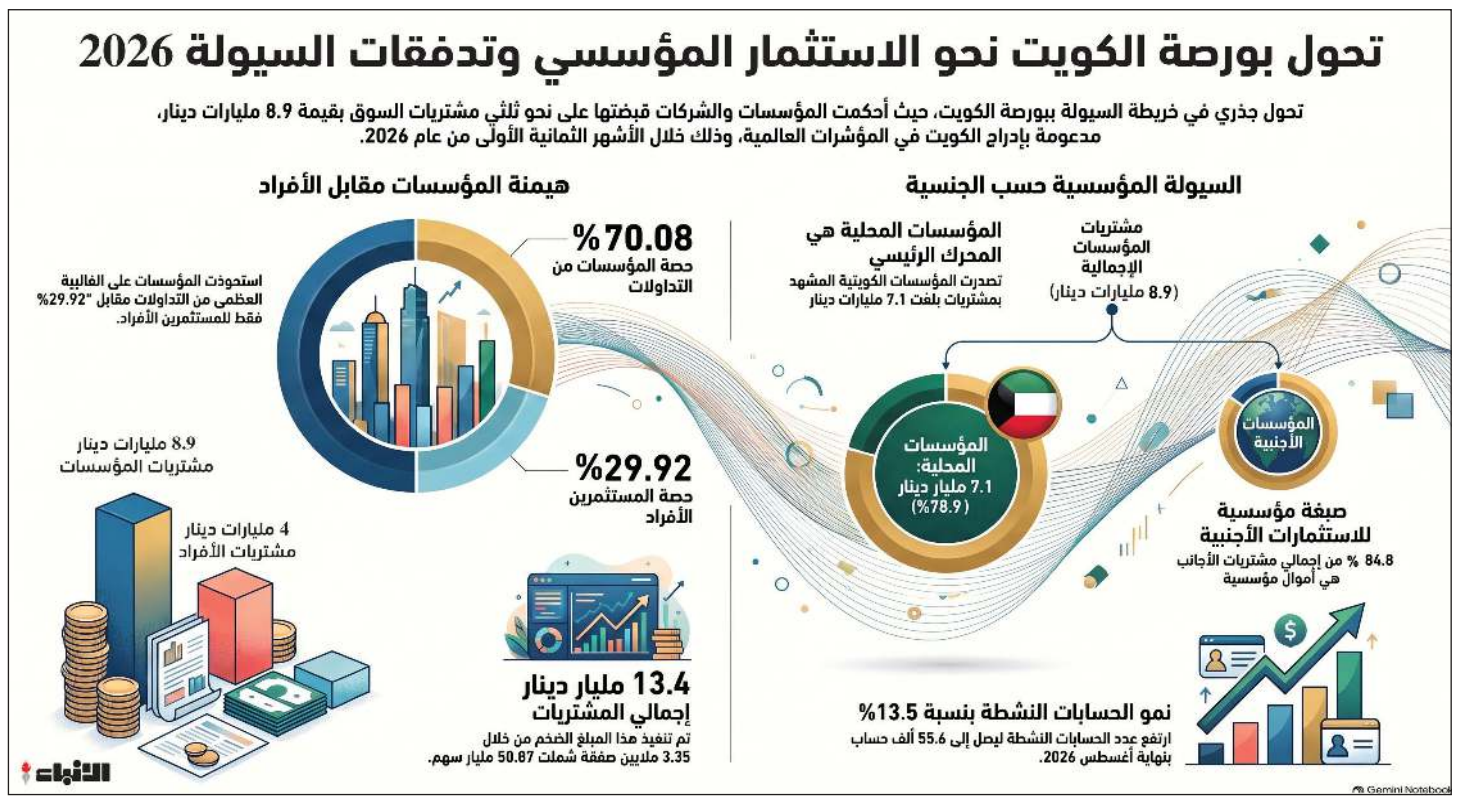

أحمد مغربي

تتجه خريطة السيولة في بورصة الكويت بصورة متزايدة نحو الاستثمار المؤسسي، بعدما كشفت بيانات الأشهر الثمانية الأولى من 2026 عن تسجيل المؤسسات والشركات الكويتية والخليجية والأجنبية مشتريات بقيمة 8,9 مليارات دينار، بما يعادل 66,9٪ من إجمالي مشتريات السوق خلال الفترة، في مؤشر يعكس الوزن الكبير الذي باتت تشغله هذه الشريحة في حركة التداول.

وتتسق هذه الصورة مع بيانات بورصة الكويت، التي أظهرت أن المؤسسات الاستثمارية استحوذت على 70,08٪ من إجمالي التداولات، مقابل 29,92٪ للأفراد، فيما بلغت مشاركة المستثمرين الدوليين 18,79٪، لتؤكد البيانات أن الحضور المؤسسي أصبح أحد أبرز ملامح هيكل السوق الكويتي.

وبحسب تقرير حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية وفئة المتداول، بلغت قيمة عمليات الشراء في بورصة الكويت خلال الفترة من أول يناير وحتى 31 أغسطس 2026 نحو 13,4 مليار دينار، وشملت تداول 50,87 مليار سهم من خلال نحو 3,35 ملايين صفقة.

وتظهر قراءة تفصيلية للأرقام أن المؤسسات والشركات استحوذت وحدها على نحو ثلثي مشتريات السوق، فيما توزعت هذه المشتريات بدرجات متفاوتة بين المؤسسات الكويتية والأجنبية والخليجية، لتبقى المؤسسات المحلية صاحبة الوزن الأكبر، مع حضور واضح للمؤسسات الأجنبية في المرتبة الثانية، وتوزع هذا الإجمالي بنحو 7,1 مليارات دينار للمؤسسات والشركات الكويتية، و1,77 مليار دينار للأجنبية، و123,8 مليون دينار للخليجية.

وتصدرت المؤسسات والشركات الكويتية حركة المشتريات المؤسسية خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، بعدما نفذت مشتريات بقيمة 7,08 مليارات دينار، مقابل مبيعات بلغت نحو 6,86 مليارات دينار، لتسجل صافي مشتريات بلغ 221,7 مليون دينار.

وبحساب حصتها من إجمالي مشتريات المؤسسات والشركات في البورصة، استحوذت المؤسسات والشركات الكويتية على نحو 78,9٪، ما يجعلها المحرك الرئيسي للنشاط المؤسسي داخل السوق.

وتعطي هذه النسبة دلالة مهمة على طبيعة التحول الذي تشهده بورصة الكويت، إذ إن ارتفاع الوزن المؤسسي لا يعتمد فقط على تدفقات المؤسسات العالمية، وإنما يستند بدرجة أكبر إلى قاعدة محلية نشطة من المؤسسات والشركات، تتكامل معها الأموال الأجنبية والخليجية.

وجاءت المؤسسات والشركات الأجنبية في المرتبة الثانية، بعدما نفذت مشتريات بنحو 1,77 مليار دينار خلال الفترة، بما يمثل نحو 19,7٪ من إجمالي مشتريات المؤسسات والشركات.

وتزداد أهمية الرقم عند مقارنته بكامل المشتريات الأجنبية، إذ بلغ إجمالي مشتريات المستثمرين نحو 2,1 مليار دينار خلال أول 8 أشهر من العام، منها نحو 1,8 مليار دينار للمؤسسات والشركات، ونحو 315 مليون دينار للأفراد، وقرابة 2,4 مليون دينار للصناديق الاستثمارية.

وبذلك استحوذت المؤسسات والشركات على 84,8٪ من إجمالي مشتريات المستثمرين الأجانب، وتعد هذه النسبة من أبرز المؤشرات على تغير طبيعة الحضور الأجنبي في البورصة، إذ يظهر بوضوح أن الجزء الأكبر من الأموال الأجنبية المتداولة في الأسهم الكويتية ذو طابع مؤسسي، وليس مرتبطا بالمستثمر الفرد.

أما المؤسسات والشركات الخليجية، فسجلت مشتريات بقيمة 123,8 مليون دينار خلال الأشهر الثمانية الأولى، مقابل مشتريات للأفراد الخليجيين بقيمة 43,2 مليون دينار ونحو 118,9 ألف دينار للصناديق الاستثمارية الخليجية.

واستحوذت المؤسسات والشركات الخليجية على نحو 1,4٪ من إجمالي مشتريات المؤسسات والشركات بالجنسيات الثلاث، لتكتمل بذلك صورة التوزيع المؤسسي التي تصدرتها المؤسسات الكويتية، تلتها الأجنبية ثم الخليجية.

وفي مقابل الحضور المؤسسي الكبير، حافظ المستثمرون الأفراد على دور مهم في السيولة، إذ بلغت مشتريات الأفراد الكويتيين والخليجيين والأجانب مجتمعة نحو 4 مليارات دينار خلال الأشهر الثمانية الأولى.

وجاء الجزء الأكبر منها من الأفراد الكويتيين، الذين نفذوا مشتريات بنحو 3,67 مليارات دينار، فيما بلغت مشتريات الأفراد الأجانب نحو 315 مليون دينار والخليجيين نحو 43,2 مليون دينار.

واستحوذ الأفراد الكويتيون بذلك على نحو 91,1٪ من إجمالي مشتريات الأفراد، وهو ما يؤكد استمرار المستثمر الفرد المحلي كأحد المكونات الأساسية للسيولة، رغم تفوق المؤسسات والشركات من حيث إجمالي قيمة المشتريات.

وسجل الأفراد الكويتيون كذلك صافي مشتريات بلغ 95,5 مليون دينار خلال الأشهر الثمانية الأولى، بعدما بلغت مشترياتهم نحو 3,7 مليارات دينار.

وتكشف المقارنة أن مشتريات المؤسسات والشركات البالغة 8,9 مليارات دينار تجاوزت ضعفي مشتريات الأفراد البالغة نحو 4 مليارات دينار، بما يقدم صورة مباشرة عن حجم الفارق بين الشريحتين في حركة السيولة.

في خطوة تهدف إلى دعم الابتكار واستكشاف حلول تقنية جديدة

«وربة» يدعو الشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في تحدي الذكاء الاصطناعي

عبدالرحمن المنيفي مدير التحول الرقمي في بنك وربة

الباركود الخاص بالتسجيل

أعلن بنك وربة عن إطلاق تحدي الذكاء الاصطناعي للخدمات المصرفية للشركات (Corporate Banking 2026 Warba Bank AI Challenge)، في خطوة تهدف إلى دعم الابتكار واستكشاف حلول تقنية جديدة توظف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الخدمات المصرفية للشركات.

حيث دشن البنك التحدي عبر فتح باب المشاركة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يتيح لها فرصة تقديم أفكار وحلول مبتكرة في مجال الذكاء الاصطناعي المرتبط بالخدمات المصرفية للشركات.

منصة لدعم الابتكار

وفي هذا الإطار، قال عبدالرحمن المنيفي مدير التحول الرقمي في بنك وربة: «يأتي إطلاق التحدي في إطار توجه بنك وربة نحو دعم الابتكار، وإتاحة المجال أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة بأفكار وحلول تقنية يمكن أن تدعم تطور الخدمات المصرفية للشركات».

وأضاف المنيفي: «يركز التحدي بصورة أساسية على الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي للخدمات المصرفية للشركات، بما يوفر مساحة للشركات المشاركة لاستعراض إمكاناتها وأفكارها في أحد المجالات التي تحظى باهتمام البنك».

وأكدت تفاصيل النشاط أن دعم الابتكار يمثل إحدى القيم المرتبطة بهذه المبادرة، من خلال إتاحة فرصة للشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة والتعاون مع بنك وربة في مجال تركيز رئيسي.

ويوجه بنك وربة من خلال التحدي دعوة مفتوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة، بما يعزز حضور هذه الشركات في مسار الابتكار التقني وتطوير الحلول المتخصصة في القطاع المصرفي.

ويستهدف التحدي الشركات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في تقديم حلول وأفكار ترتبط باستخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية للشركات، بما يمنح المشاركين فرصة للتعاقد مع البنك في مجال ذي أهمية وتركيز رئيسي.

وتتوافر تفاصيل المشاركة في التحدي عبر صفحة التحدي، حيث يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الاطلاع على المعلومات الخاصة بالمشاركة، ويأتي اختيار الذكاء الاصطناعي محورا للتحدي في ظل الاهتمام المتزايد بتوظيف التقنيات الحديثة في تطوير الخدمات والعمليات، حيث يركز تحدي بنك وربة على استكشاف حلول موجهة تحديدا إلى قطاع الخدمات المصرفية للشركات.

ويمنح هذا التوجه الشركات المشاركة فرصة لطرح تصوراتها وحلولها التقنية، والاستفادة من بيئة التحدي لعرض إمكاناتها في مجال الذكاء الاصطناعي، بما ينسجم مع هدف البنك في دعم الابتكار والتعاون مع قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ولا يقتصر التحدي على كونه مبادرة للمشاركة وتقديم الأفكار، بل يمثل كذلك فرصة للشركات الصغيرة والمتوسطة للعمل مع بنك وربة في أحد مجالات التركيز الرئيسية، وفقا للتفاصيل المعتمدة للنشاط.

ومن خلال هذه المبادرة، يفتح البنك المجال أمام الشركات المتخصصة لتقديم حلولها وأفكارها، بما يعزز التواصل بين القطاع المصرفي وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويدعم استكشاف إمكانات جديدة في مجال التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي.

وانطلق تحدي بنك وربة للذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية للشركات عبر مجموعة من الفعاليات، حيث يتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في خوض التحدي والمشاركة، الاطلاع على تفاصيل هذا التحدي عبر زيارة الصفحة المخصصة لذلك be/D8J3W8.qr1، للتعرف على المعلومات الخاصة بالمشاركة وآلية التقديم.

ويأتي إطلاق هذا التحدي ليؤكد توجه بنك وربة نحو دعم الابتكار وتوفير فرص جديدة للتعاون مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير الحلول المرتبطة بالخدمات المصرفية للشركات.